

مسودة توصيات السياسات التي أعدتها مجموعة عمل الكومسيك للزراعة في اجتماعها الرابع عشر على هامش جلسة تبادل وجهات النظر في إطار الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك بشأن "تعزيز النظم الغذائية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

اتفقت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك على "تعزيز النظم الغذائية المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" كموضوع لجلسة تبادل الآراء في الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك، وطلبت من مجموعة عمل الكومسيك للزراعة التوصل إلى توصيات ملموسة بشأن السياسات حول هذا الموضوع ورفع تقرير بذلك إلى الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للكومسيك. وقد تناولت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة في اجتماعها الرابع عشر الذي عُقد يومي 9-10 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة المستوى الحالي لتطوير النظم الغذائية بمنظمة التعاون الإسلامي والتحديات وكذلك خيارات السياسات الممكنة المتعلقة بمختلف جوانب النظم الغذائية المستدامة. وبعد مداوات مكثفة، توصلت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة إلى مجموعة من التحديات وخيارات السياسات لتعزيز النظم الغذائية في البلدان الأعضاء.

## التحديات

سلطت مجموعة العمل المعنية بالزراعة الضوء على التحديات والمشاكل المحتملة التالية في زيادة مرونة النظم الغذائية في البلدان الأعضاء:

- انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية والعمالية

- ارتفاع تكاليف الإنتاج النباتي والحيواني

- بنية أرضية صغيرة ومجزأة

- انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة

- الاستخدام غير الفعال للآلات والتقنيات الزراعية
- ضعف أداء السوق وتحديات الوصول إلى الأسواق
- غياب بيانات موثوقة ومحدثة عن الأمن الغذائي
- عدم كفاية التخطيط الزراعي وتطوير الاستراتيجيات
- عدم الاستقرار السياسي (على سبيل المثال الحركة القسرية للمزارعين من السكان وعدم كفاية المؤسسات إلخ) في بعض مناطق بلدان منظمة التعاون الإسلامي
- ضعف البنية التحتية والخدمات ذات الصلة
- محدودية الاستثمار في الصناعات الزراعية
- ضعف الإطار القانوني والتنظيمي
- انخفاض الأولوية الممنوحة للقطاع الزراعي، لا سيما لدى الشباب، في معظم الدول الأعضاء
- التحضر السريع وغير المنضبط
- الإعانات المرتفعة والتدابير الوقائية في القطاعات الزراعية في البلدان المتقدمة
- تقلبات أسعار المنتجات الغذائية
- محدودية / انخفاض مستوى التجارة البينية للمنتجات الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي بسبب ارتفاع مستوى الحواجز الجمركية وغير الجمركية وعدم خضوع المنتجات الغذائية لمعايير السلامة وجودة الأغذية المطلوبة
- الآثار الضارة لتغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية (الجفاف وندرة المياه)

- سوء إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية

زيادة خطر حدوث غش في الغذاء ونظم محدودة للدفاع عن الأغذية في دول منظمة التعاون الإسلامي

- عدم كفاءة العلامة التجارية الدولية في صناعة الأغذية والزراعة بشكل عام

- عدم كفاءة الخدمات البيطرية لتربية الحيوانات ومصائد الأسماك

- عدم كفاءة أدوات التمويل الزراعي

- الصعوبات الناجمة عن الممارسات المختلفة لنظام حيازة الأراضي (على سبيل المثال النساء يفتقرن إلى ملكية

الأرض إلخ) في بعض مناطق دول منظمة التعاون الإسلامي

- خدمات إرشادية غير كافية

- الافتقار إلى القدرات المؤسسية والبشرية الكافية

- عدم تمكين المرأة في القطاع الزراعي في بعض مناطق دول منظمة التعاون الإسلامي

## توصيات السياسات

في ضوء التحديات والمشاكل المذكورة أعلاه، توصلت مجموعة العمل المعنية بالزراعة إلى مجموعة من توصيات

السياسات العامة، وهي كالتالي:

### 1. الإطار القانوني والتنظيمي

• وضع استراتيجيات / خطط قومية تستند إلى بيانات قوية على المستوى الوطني لضمان استقرار النظام

الغذائي

• توحيد المعايير الخاصة بالمنتجات الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية

- تعزيز الأنشطة التنظيمية لضمان إمكانية اعتماد المواد الغذائية وفقا للمعايير العالمية التي تشمل شهادات السلامة والشهادات الدينية مثل شهادة حلال، وهو أمر ضروري لإتاحة التصدير
- تأسيس أطر قانونية وتنظيمية توفر بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر وتشجع القطاع الخاص على الاستثمار في عمليات تجارية زراعية أكثر استدامة
- تطوير البنية التحتية القانونية التي تشجع وتسمح للدول الأعضاء باستخدام أشكال التمويل غير التقليدية لا سيما التمويل الإسلامي

## 2. تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية

- وضع سياسات / برامج / آليات لتحسين إمكانية وصول المزارعين في الوقت المناسب إلى مستلزمات إنتاج عالية الجودة (مثل البذور والمبيدات الحشرية والأسمدة والأعلاف الحيوانية وغيرها من المستلزمات الأساسية) بهدف زيادة جودة المنتجات النهائية وكميتها وقدرتها على التسويق
- تحسين وضمان سلامة الغذاء وجودته في جميع مراحل السلسلة الغذائية مع رقابة مستمرة
- تطوير البنى التحتية / معدات التخزين من الاحتياطات الإقليمية للمنتجات الغذائية لمواجهة النقص في المنتجات الاستراتيجية والمواد الغذائية الأساسية وتأسيس صناعات إنتاج إقليمية من الأسمدة والبذور المختارة (بنوك البذور) بالتعاون مع المؤسسات المالية الوطنية والإقليمية بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك المؤسسات المالية الدولية
- إطلاق برامج للحد من خسائر ما قبل الحصاد والمعالجة وما بعد الحصاد ونفايات الأغذية في الدول الأعضاء من خلال الحملات والتطبيقات التكنولوجية والأساليب الثقافية والاجتماعية إلخ
- تعزيز التعاون والتنسيق في السلسلة الغذائية بأكملها للحد من خسائر الأغذية وهدرها
- تشجيع مشاركة الشباب وتمكين المرأة للعمل في القطاع الزراعي

• تشجيع الابتكار والبحث والتطوير في الزراعة وتحسين الوصول إلى خدمات الإرشاد الفعالة في النشاط الزراعي

وإنتاج الأغذية

• اعتماد / اتباع أفضل الممارسات في النشاط الزراعي وإنتاج الأغذية

### 3. تطوير البنية التحتية

• الاستثمار في البنية التحتية القادرة على ضمان صيانة أفضل وتخزين أفضل لتجنب خسائر ما بعد

الحصاد. تحسين البنية الأساسية للوجستيات لتسهيل نقل المنتجات الغذائية وتوزيعها بين الدول الأعضاء

المصدرة والمستوردة

• تطوير البنية التحتية في المناطق الريفية لزيادة فرص الحصول على الإمدادات الغذائية في المناطق

الريفية وتشجيع المزارعين للبقاء مع أسرهم في المناطق المحلية.

• تشجيع تطوير كل من البنية التحتية المادية (مثل الري والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وغيرها) والبنية التحتية الاجتماعية (مثل المدارس والمستشفيات وغيرها) على المستوى

المحلي لدعم الإنتاج الزراعي وعمليات المعالجة.

### 4. التمويل والاستثمار

• زيادة فرض المنتجين للحصول على التمويل الكافي وتنويع فرص الائتمان

• تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي لزيادة الاستثمارات في مجال

الزراعة وتسهيل نقل التكنولوجيا

• تشكيل تعاونيات للمزارعين ونقابات للمنتجين لتجميع رؤوس الأموال لتمويل استثمارات جديدة

• تشجيع إقامة منتديات / مؤتمرات لتشجيع الاستثمار في القطاعات الفرعية للزراعة تجمع الجهات

المعنية لتعبئة الموارد بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

## 5. أداء السوق والوصول إلى الأسواق

- إنشاء / تحسين نظام لتسجيل المزارعين من أجل المزارعين / منظمات المزارعين لتوفير الدعم والمساعدة الخاصة والإرشاد وتسويق المعلومات للمزارعين
- توفير دعم وتنمية القدرات على أساس الاحتياجات للمزارعين وربط المزارعين لرفع مستوى وصولهم إلى قدرات التخزين
- إنشاء / تحسين تتبع المكونات والمدخلات وتوحيد المنتجات للتركيز على التسويق وإصدار الشهادات لتعزيز سلامة المنتجات الزراعية وتسويقها في كل من الأسواق المحلية والدولية
- تصميم أنظمة معلومات السوق من خلال تقييم ومراجعة الجهات المعنية المستهدفة من خلال دعم مستدام للميزانية وإطار فعال للرصد والتقييم
- بناء القدرات الكافية لرصد الأسهم وتحليل الاتجاهات والتنبؤ بها وكذلك المسائل الأخرى ذات الصلة إلى جانب توفير معلومات عن الأسعار لنظم المعلومات الإدارية التي تعمل بشكل أفضل
- ربط نظم المعلومات الإدارية بمؤسسات دعم السوق الأخرى و / أو أدوات إدارة المخاطر الأخرى لزيادة المنافع المتبادلة
- تشجيع تطوير أسواق البيع بالتجزئة لضمان الوصول المادي للمستهلكين إلى المنتجات
- تشجيع التعاونيات الزراعية والنقابات والجمعيات بين صغار المزارعين لتحسين جودة المستلزمات والأداء التسويقي والوصول إلى الأسواق
- تطوير وتعزيز منصات الإنترنت وتطبيقات التجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء لتحسين وصول المنتجين إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية.

## 6. تشجيع التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي / تقليل الحواجز أمام التجارة

• تشجيع التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال تخفيض التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية والترتيبات / الشراكات الثنائية بين البلدان الأعضاء عبر مختلف قطاعات المنتجات الغذائية والزراعية

• تعزيز وتنفيذ ترتيبات التجارة متعددة الأطراف (مثل TPS-OIC - نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) بغية تعزيز النظم الغذائية على نطاق منظمة التعاون الإسلامي والحد من مخاطر الأزمات الغذائية وخاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء الضعيفة مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيبات التجارية التفضيلية الأصغر / الإقليمية القائمة

## 7. القدرات البشرية والمؤسسية

• تحسين القدرة المؤسسية والبشرية للمزارعين ومنظمات المزارعين والوكالات الحكومية ذات الصلة وغيرها من الجهات المعنية المحتملة من خلال اعتماد نظم مبتكرة للإدارة والتنظيم

• وضع استراتيجيات لتنمية المهارات على المدى الطويل في قطاع الزراعة من خلال نظم التعليم ومراكز التدريب المناسبة

• تعزيز قدرة البلدان الأعضاء من أجل جمع بيانات الأمن الغذائي وإدارتها ونشرها بهدف وضع سياسات رشيدة وقائمة على الأدلة من أجل الأمن الغذائي

• تعزيز مؤسسات التمويل للقيام بأنشطة البحث والتطوير في قطاع الأغذية في عموم دول منظمة التعاون الإسلامي وزيادة الوعي بالفرص والتحديات في دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بالأمن الغذائي

## 8. رصد وتقييم الأمن الغذائي

• تشجيع البلدان الأعضاء على اتخاذ خطوات نحو إنشاء قاعدة بيانات شاملة متكاملة على الإنترنت للإحصاءات الزراعية

- تعزيز فهم أفضل للثغرات المحددة والإجراءات المطلوبة في النظام الغذائي في بلد ما من خلال تشجيع البلدان الأعضاء الأكثر تعرضاً للخطر على إجراء دراسات متعمقة على المستوى الوطني / الإقليمي
- استكمال مؤشرات الأمن الغذائي المتفق عليها دولياً بمراقبة وتصنيف مفصل للدول الأعضاء
- تطوير مؤشرات أداء متسقة وقابلة للمقارنة لرصد استقرار النظام الغذائي لتطوير نظم الإنذار المبكر على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

## 9. استراتيجيات التكيف والتخفيف للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث التي يتسبب بها الإنسان

### إلخ

- تطوير آليات المساعدة في حالات الطوارئ على المستوى الوطني للتخفيف من الآثار الضارة للأزمات الغذائية والكوارث الطبيعية وتعزيز التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق هذه الغاية
- استخدام أنظمة الإنذار المبكر (مثل نظام الإنذار المبكر لدى الفاو UNFAO – نظام العمل المبكر (EWEA)) لا سيما في البلدان الأعضاء المعرضة للكوارث الطبيعية وانعدام الأمن الغذائي.
- تعزيز قدرات الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في الدول الأعضاء من أجل تحسين التكيف مع القطاع الزراعي وتخفيف حدته مع تغير المناخ لا سيما من خلال:
  - اعتماد تقنيات الري الحديثة لتحسين كفاءة أنظمة الري
  - اعتماد أصناف نباتية / محصولية مناسبة لمواجهة ندرة المياه وتدهور التربة

## 10. التعاون الدولي والإقليمي

- تشجيع تبادل الخبرات ونقل التكنولوجيا بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالنظم الغذائية المستدامة والأمن الغذائي
- وضع برامج ومشاريع تجريبية للأمن الغذائي على الصعيدين القومي وشبه الإقليمي لرفع كفاءة الإنتاج الزراعي بالشراكة مع منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات الدولية الأخرى المتخصصة في القطاع الزراعي



- تطوير صناديق الأمن الغذائي (مثل صناديق الثروة السيادية وصناديق الزكاة وغيرها) بدعم من الحكومات ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة (مثل البنك الإسلامي للتنمية) والمنظمات الأخرى متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي والفاو) ومستثمري القطاع الخاص
- تشجيع مؤسسات التمويل على وضع مشاريع قابلة للتطبيق لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتنفيذ توصيات السياسات العامة للكومسيك
- تعزيز تعاون القطاع الخاص في جميع مجالات النظم الغذائية المستدامة وضمن مشاركة جميع الجهات المعنية بما في ذلك القطاع الخاص في عملية إيجاد حلول لنظام غذائي أكثر استدامة وتغذية